A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/22/16
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 10 يوليو 2014

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثانية والعشرون
جنيف، من 1 إلى 5 سبتمبر 2014

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ سياسة اللغات في الويبو

من إعداد الأمانة

مقدمة

1. في سلسلة الاجتماعات التاسعة والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو التي عُقدت في عام 2011، قررت الدول الأعضاء في الويبو أن تمدد التغطية اللغوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) إلى وثائق اجتماعات هيئات الويبو الرئيسية ولجانها والأفرقة العاملة لديها، فضلاً عن المنشورات الرئيسية والجديدة بطريقة تدريجية بدأت من سنة 2011. وقُرر كذلك أن تخضع تكلفة التغطية اللغوية لوثائق الأفرقة العاملة إلى تقييم في ضوء التجارب المكتسبة في الفترة 2012-2013 وفي سياق البرنامج والميزانية للفترة 2014-2015؛ وأن تبحث متطلبات ترجمة موقع الويبو الإلكتروني بمزيد من التفصيل في آن واحد مع إعادة هيكلة هذا الموقع.

2. وتناول التقرير المرحلي بشأن تنفيذ سياسة اللغات في الويبو[1] مسألة تمديد التغطية اللغوية الشاملة إلى وثائق الأفرقة العاملة خلال سلسلة الاجتماعات الحادية والخمسين للجمعيات التي عُقدت في عام 2013 والتي وافقت فيها الدول الأعضاء على توصية لجنة البرنامج والميزانية، وذلك على النحو التالي:[2]

"استنادا إلى المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وإلى أهمية ضمان إتاحة الوثائق للأفرقة العاملة باللغات الست، تعرض الاقتراحات التالية على الدول الأعضاء لتنظر فيها:

(أ) ستستمر الأمانة في تطبيق تدابير الترشيد والمراقبة لمواصلة تقليص عدد وثائق العمل ومتوسط حجمها؛

[1] الوثيقتان WO/PBC/21/15 وA/51/1.
[2] الوثائق WO/PBC/21/21 وWO/PBC/21/22 وA/51/14

(ب) وفي الوقت ذاته، ستبدأ تغطية وثائق الأفرقة العاملة باللغات الست بطريقة تدريجية وفعالة من حيث التكاليف، خلال الثنائية 15/2014، وستُبين التكاليف الإضافية المترتبة على هذه التغطية في وثيقة البرنامج والميزانية؛

(ج) وستقدم الأمانة تقريرا إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة عن التقدم المحرز في [هذا الإطار]."

3. وإن هذه الوثيقة هي تقرير مرحلي بشأن تنفيذ سياسة اللغات، وتضم التقدم المحرز بشأن القرار الوراد أعلاه.

التنفيذ منذ عام 2011

حالة التنفيذ

4. تولت الأمانة تنفيذ السياسة، أي تمديد التغطية باللغات الست، على المراحل التالية:

(أ) وثائق الاجتماعات لجميع اللجان الدائمة بحلول نهاية عام 2012.

(ب) وثائق الاجتماعات لجميع الهيئات الرئيسية بحلول نهاية عام 2013.

(ج) وثائق الاجتماعات للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، والفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية في عام 2014. وستمدد التغطية ذاتها إلى الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات؛ والفريق العامل المعني بمراجعة التصنيف الدولي للبراءات، والفريق العامل المعني بخدمات الويبو للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، بحلول نهاية عام 2015. أما بالنسبة إلى باقي الأفرقة العاملة، فسيشملها التمديد خلال الثنائية المقبلة.

تدابير الترشيد والمراقبة

5. استيعاباً لزيادة عبء العمل الناجمة عن توسع التغطية اللغوية، وضعت الأمانة تدابير ترشيد ومراقبة تخص حجم النصوص الأصلية المستخدمة في وثائق الاجتماعات، أي أنه لا ينبغي لوثائق العمل، مثلاً، أن يتجاوز طولها 300 3 كلمة أو 10 صفحات قياسية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة؛ وفيما يخص وثائق الدعم الطويلة مثل الدراسات والاستقصاءات، ينبغي إعداد ملخصات عملية لا تتجاوز 300 3 كلمة ولا تُترجم إلا تلك الملخصات إلى جميع اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة إلا إذا طلبت دولة عضو صراحة ترجمة الوثيقة بأكملها إلى لغة رسمية أخرى.

6. وكما ورد في التقرير المرحلي بشأن تنفيذ سياسة اللغات في الويبو[3]، أدى اعتماد سياسة اللغات إلى زيادة عدد طلبات الترجمة بنسبة 53 بالمئة في عام 2012 مقارنة بعام 2011.، مما تطلب زيادة الموارد المخصصة للأنشطة المسندة إلى الخارج.

7. وساعد تطبيق أكثر صرامة لتدابير الترشيد والمراقبة على الحد من الزيادة المطردة في عبء العمل خلال عام 2013. ورغم ترجمة ما مجموعه 18.24 مليون كلمة (أي 282 55 صفحة قياسية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة) في عام 2012، فقد انخفض ذلك المجموع في عام 2013 ليصل إلى 14.93 مليون كلمة (242 45 صفحة قياسية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة). ونظراً إلى انخفاض عدد الكلمات المترجمة، انخفضت النفقات الخاصة بالترجمة الخارجية على النحو المبين في الجدول 2.

[3] الوثيقتان WO/PBC/21/15 وA/51/12

8. ويُقترح مواصلة تلك التدابير بغية توفير "وثائق عمل أكثر إيجازاً" تلبية لرغبة الدول الأعضاء[4]، فضلاً عن تقليص تكاليف الترجمة.

الترجمة الخارجية

9. تلبية لطلبات الدول الأعضاء، ازدادت نسبة الترجمة الخارجية من إجمالي أعمال الترجمة ازدياداً شديداً. فمقارنة بأساسي المقارنة البالغ 30 بالمئة في عام 2010 و45 بالمئة في عام 2011، ازداد مستوى الترجمة الخارجية ليصل إلى 56 بالمئة في الثنائية 13/2012. وإضافة إلى إسناد أعمال إلى مترجمين خارجيين من الأفراد، يُعهد كذلك بالوثائق المزمع ترجمتها إلى الفرنسية والإسبانية إلى شركات ترجمة حُددت من خلال مناقصتين دوليتين أطلقتا في عامي 2011 و2012 على التوالي. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة فيما يخص هاتين اللغتين، استُهلت ثلاث مناقصات دولية أخرى في آن واحد للعربية والصينية والروسية. وبحلول نهاية عام 2014، سيُتعاقد مع المزيد من شركات الترجمة كي تتولى أعمال ترجمة خارجية لصالح الأمانة.

10. ولكن يجب، في الوقت ذاته، إيلاء العناية لجودة الترجمة. فخلال المناقشات بشأن سياسة اللغات، وبخاصة فيما يتعلق بالترجمة الخارجية، أعربت دول أعضاء عن بعض الشواغل إزاء جودة أعمال الترجمة الخارجية، وشددت على الحاجة إلى وضع تدابير لمراقبة الجودة. وإدراكاً من الأمانة لهذه الحاجة، وضعت مفهوم "الجودة في المصدر"، الذي يضمن وجود الجودة في أبكر مراحل المسار، ابتداء من ضم المترجمين الكفء. وطُبق إجراء جديد ومبسط لاعتماد مزودي الترجمة الخارجية يشمل العديد من الخطوات مثل تقييم المؤهلات، والاختبار في الموقع أو من على الإنترنت، وإجراء مقابلات.

11. وإضافة إلى ذلك، يدقق الفريق الأساسي الداخلي في أعمال الترجمة الخارجية باعتماد عدد من معايير الجودة مثل الدقة والفهم واكتمال النص والاصطلاح وسلاسة الأسلوب والاستخدام. كما استُحدث مسار لمراقبة الجودة بالاستناد إلى معايير قياس مختلفة بدءاً من تنسيق الوثائق وتنقيحها والتدقيق فيها ووصولاً إلى المراجعة الجزئية والكلية. وتُربط جودة الترجمة بمستوى الأجور المدفوعة.

تكاليف الترجمة، أوجه الفعالية والوفورات

12. رغم تدابير الترشيد والمراقبة، فإن تمديد التغطية اللغوية من لغتين (الإنكليزية/الفرنسية) أو ثلاثة (الإنكليزي/الفرنسية/الإسبانية) إلى اللغات الست للأمم المتحدة (بإضافة العربية/الصينية/الروسية) أدى إلى زيادة عبء أعمال الترجمة في الفترة 13/2012 بنسبة تتجاوز 35 بالمئة مقارنة بالنسبة المسجلة في الثنائية 11/2010. وتُجدر الإشارة إلى أن الزيادة التي شهدها عبء العمل هذا قبل تنفيذ سياسة اللغات كانت هامشية، على النحو المبين في الجدول التالي.

الجدول 1

أحجام الترجمة وتكلفة الصفحة الواحدة

الثنائية	المجموع		التفاوت مقارنة بالثنائية السابقة	النسبة المئوية للترجمة الخارجية	تكلفة الصفحة (بالفرنك السويسري)
	عدد الكلمات	الصفحات (وفقاً لمعايير الأمم المتحدة)			
2009/2008	23 704 560	71 832	--	28	227
2011/2010	24 529 287[5]	74 331	+3.5%	38	213
2013/2012	33 173 126	100 524	+35.2%	56	191

[4] الفقرة 2 "5" من الوثيقة A/48/11 ADD

[5] باستثناء الكلمات المراجعة كجزء من مسار مراقبة الجودة (من مراجعة واستعراض وتدقيق لغوي) للوثائق المترجمة، والتي أضيفت في حساب تكاليف.

13. ولكن رغم ازدياد عبء أعمال الترجمة بنسبة 35 بالمئة في الفترة 13/2012، فإن إجمالي الموارد المخصصة للخدمات اللغوية لم تزدد إلا بنسبة 15 بالمئة في الفترة ذاتها. وتظهر هذه الزيادة أساساً في تكاليف غير الموظفين، أي التكاليف الخاصة بإسناد أعمال الترجمة إلى الخارج وتحديث أدوات تكنولوجيا المعلومات لتيسير الترجمة ومسارات مراقبة الجودة.

14. ويرد إجمالي التكلفة السنوية لخدمات الترجمة (منذ تنفيذ سياسة اللغات في 11/2010) في الجدول 2. ويتبين من ذلك أن تكاليف الموظفين الداخليين ظلت، بوجه عام، مستقرة عند المستوى ذاته بينما تقلبت تكاليف الأعمال الخارجية وفق عبء العمل.

الجدول 2

إجمالي تكاليف الترجمة

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

التكاليف	2010	2011	2012	2013
موارد الموظفين	7 627	7 430	7 116	7 348
الأعمال الخارجية	1 027	1 562	2 702	2 103
المجموع	**8 654**	**8 992**	**9 818**	**9 451**

15. ونظراً إلى ارتفاع مستوى الأعمال المسندة إلى الخارج؛ ومزج العقود الراهنة بين المترجمين الداخليين والخارجيين؛ والجهود المعززة لترشيد الأعمال سواء أكان ذلك في المرحلة التمهيدية أم خلال مرحلة الترجمة؛ فضلاً عن الاستخدام الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالترجمة، سُجلت بعض الوفورات في التكاليف إذ انخفض متوسط تكلفة الترجمة للصفحة الواحدة من 213 فرنك سويسري في 11/2010 إلى 191 فرنك سويسري في 13/2012. وبلغت أوجه الفعالية من حيث التكاليف الناجمة عن ذلك 2.2 مليون فرنك سويسري. كما يتفق تقليص التكاليف للصفحة الواحدة مع مؤشر الأداء (10%) الذي حُدد للثنائية 13/2012.

16. ونجمت أوجه الفعالية من حيث التكاليف كذلك عما أسند من أعمال ترجمة إلى الفرنسية والإسبانية لوكالات خارجية، إذ كان متوسط تكلفة الوحدة أقل بنسبة 38 بالمئة من تكلفة المترجمين الأفراد. ورغم أن العمل المسند خارجياً إلى الوكالات، والذي بدأ في الثنائية الماضية، تطلب مستوى أعلى من التدقيق الداخلي كجزء من مسار مراقبة الجودة (مما استهلك المزيد من وقت الموظفين الداخليين)، فقد أدى إلى تحقيق توفير صافي في التكلفة يبلغ نحو 000 99 فرنك سويسري في 2013. ويتوقع أن يؤدي إسناد أعمال الترجمة إلى وكالات مشابهة في اللغات الأخرى، دون الإخلال بالجودة، إلى زيادة تلك الوفورات في المستقبل.

أدوات الترجمة وحفظ المصطلحات بمساعدة الحاسوب

17. في إطار التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز الفعالية والارتقاء بالجودة وزيادة الانتاجية، عززت الأمانة استخدامها لأدوات الترجمة وحفظ المصطلحات بمساعدة الحاسوب (CATT) خلال الثنائية 13/2012. وعقب عملية صارمة من التحديد والاختيار، اشترت المنظمة عددا من الأدوات الجديدة للترجمة وحفظ المصطلحات بمساعدة الحاسوب ووزعتها في عام 2013. وأظهرت التجربة الأولية بعد مرور عام من الاستخدام بعض الفوائد مثل توحيد المصطلحات؛ والتعرف التلقائي على النصوص التي تُرجمت سابقاً؛ والاتساق؛ والإنتاجية؛ ومراقبة الجودة.

تمديد التغطية باللغات الست إلى الموقع الإلكتروني

18. أُطلق موقع الويبو الإلكتروني المعادة هيكلته وتصميمه (المرحلة 1) في نوفمبر 2013. وقبل إطلاع الموقع وكجزء من إعادة هيكلته، ألغيت العديد من الصفحات القديمة أو غير الضرورية بينما نُشرت نصوص وصفحات جديدة، بما في ذلك تجديد شامل للبوابة وجميع صفحات الاستقبال (خدمات الملكية الفكرية، السياسة العامة، التعاون، مراجع، عن الملكية الفكرية، داخل الويبو). وأُطلقت البوابة وجميع الصفحات العليا باللغات الرسمية الست. ويجري ترجمة الموقع إلى اللغات الست ورفعه استناداً إلى خطط العمل والموارد المتاحة. وستتضمن المرحلة 2 من إعادة تصميم الموقع الإلكتروني إلغاء أو تنظيف الصفحات الدنيا فضلاً عن الترجمة والرفع الجاريين للنسخ المترجمة.

الاستنتاجات

19. أعدت الأمانة هذه الوثيقة للإبلاغ بالتقدم المحرز في تنفيذ سياسة اللغات وبالخطوات المتخذة في سبيل تقليص التكاليف وتحديث النظم والارتقاء بجودة الوثائق.

20. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

21. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير المرحلي بشأن تنفيذ سياسة اللغات في الويبو (الوثيقة WO/PBC/22/16):

"1" وأقرت بما يلي:

(أ) تدابير الترشيد والمراقبة المعززة التي نُفذت للحد من زيادة عبء أعمال الترجمة؛

(ب) أوجه الفعالية المحققة؛

(ج) النسبة المتزايدة للأعمال الخارجية مع ضمان جودة الترجمة؛

"2" وحثت الأمانة على مواصلة جهودها في هذا الإطار وموافاة لجنة البرنامج والميزانية بتقرير عن ذلك في سياق تقرير أداء البرنامج لعام 2014.

[نهاية الوثيقة]